القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II ، III : دراسة تطبيقية

أ.د/ كمال عبدالسلام على حسن
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

د/ مصطفى عطيه السيد الغندور
مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن يوسف قلبه
المعيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة– جامعة المنصورة

مستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في مصر، وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II ، III وقواعد البنك المركزي المصري، بالتطبيق على عينة متمثلة في عشرون (٢٠) بنكًا من البنوك العاملة في مصر، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧، بإجمالي مشاهدات قدرها ١٢٠ مشاهدة.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك.

الكلمات الرئيسية

مخاطر الائتمان، مخاطر التركز الائتماني، أداء البنوك

Abstract

The study aims to identify the effect of measurement and accounting disclosure of credit concentration risk on the performance of banks operating in Egypt, in the light of the accounting standards, Basel II, III and Egyptian central bank rules, applied to a sample represented in twenty banks operating in Egypt during the period from 2012 to 2017, With a total of 120 views.

The results of the study indicate a statistically significant inverse relationship between the degree of credit concentration in the loan portfolio and the performance of the banks, and the study also found a statistically significant relationship between the level of accounting disclosure on the credit concentration risk and the performance of banks.

Key Words
Credit risk, credit concentration risk, bank performance

مقدمة

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي قد تتسبب في حدوث خسائر، وتعد مخاطر الائتمان Credit Risk من أهم هذه المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك بل وتمثل المصدر الرئيس لها؛ حيث لا يزال منح الائتمان النشاط الرئيس للبنوك على الرغم من التطورات الهائلة التي حظي بها القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة؛ وذلك لأنّ النشاط الائتماني يمثل النشاط الأكثر ربحية بالنسبة للبنوك، الأمر الذي يتطلب من البنوك الإحاطة الكافية بالمخاطر الائتمانية وإيلاء عناية خاصة بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، وإدارتها بشكلٍ كفء، مما يقلل من مخاطر هذه المحفظة ولاسيّما مخاطر التركز الائتماني.

وتمثل مخاطر التركز الائتماني Credit Concentration Risk إحدى صور المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك؛ وينشأ التركز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل البنك مع عميل واحد أو مجموعة محدد من العملاء أو نتيجة الاهتمام بصناعات أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية بعينها أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة، وبناءً عليه يمكن اعتبار مخاطر التركز الائتماني من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة جدًا نسبة إلى رأس المال البنك أو إلى إجمالي الأصول مما يهدد استمرار البنك في مزاولة نشاطه (Düllmann & Masschelein, 2006, p1)

ونظرًا إلى أهمية هذه المخاطر أوصت لجنة بازل في مقرراتها II ، III بضرورة قياس وإدارة مخاطر التركز الائتماني، واتباع الأساليب التي من شأنها أن تحدّ من التركز في محفظة القروض لدى البنك، وتحديد السقف الائتماني للعميل الواحد أو التركز في نشاط معين، وضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمواجهته بما يعزز جودة رأس المال بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرة البنوك على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية.

كما تتطلب المعايير المحاسبية الدولية والمصرية ضرورة بيان وتوضيح البنود المعرضة لخطر الائتمان المثبتة في ميزانية البنك وكذا التي لا تظهر في الميزانية، والإفصاح عن أية مبالغ يتم تجنيبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض، سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة

قروض بعينها أو كانت لمواجهة الأخطار العامة للإقراض؛ وذلك بالشكل الذي يفي بمتطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنك.

أولاً: طبيعة المشكلة

تنبع مشكلة البحث مما عكسته بعض الممارسات الداخلية في بعض البنوك مؤخرًا في البيئة المصرفية من تجاوزات خاصة في مجال منح الائتمان، تشير إلى القصور في الأداء الرقابي، وفي مجال التقييم والمتمثل في التركيز في منح الائتمان على عدد محدود من العملاء أو لقطاعات محددة، وتجاوز الحدود المصرح بها في منح التسهيلات الائتمانية أو منح القروض بدون استيفاء الشروط والموافقات اللازمة، أو منحها لعملاء جدد بدون ضمانات كافية أو دراسة متعمقة لمراكزهم الائتمانية أو اعتمادًا على ضمانات وهمية أو مغالًا في تقييمها بالزيادة.

حيث تزيد بعض البنوك من درجة تركز محافظها الائتمانية سواءً على مستوى القطاع الاقتصادي أو المناطق الجغرافية سعيًا لتحقيق مزيد من الأرباح، معرضةً نفسها بذلك لمخاطر قد يصعب عليها تجاوزها، كما يصعب أحيانًا على البنوك تجنب التركز الائتماني بسبب الموقع الجغرافي للبنك، وصعوبة الوصول إلى عملاء متنوعين اقتصاديًا.

كما أن تدني جودة محفظة الائتمان الممنوح من قبل البنوك وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة تتسم بالتركز لتحقيق معدلات ربحية عالية، فضلًا عن عدم اتباع القواعد المصرفية السليمة عند منح الائتمان والتركيز في منح الائتمان على عدد محدود من العملاء وعلى قطاعات اقتصادية معينة، قد يؤدي إلى خسائر كبيرة جدًا نسبة إلى رأس المال مما قد يؤدي إلى تعثر البنوك وإفلاسها (الطائي،٢٠١٣، ص٨٩).

وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية والمصرية وجوب الإفصاح عن درجة التركز في الخطر الائتماني إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات الأخرى المتعلقة بطبيعة أعمال البنوك ومركزها المالي، وإذا كانت ستؤدى إلى تعرض كبير وجوهري للخسارة في حالة إخفاق الأطراف الاخرى، كما تعد الرقابة على خطر التركز الائتماني مكملة لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في الدعامة الثالثة وفقا لمقررات بازل II، III، إذ يجب أن تقدم البنوك تقاريرًا تضم معلومات حول خطر التركز للأطراف المقابلة، كما يجب أن تقدم البنوك تقريرًا حول البنود المستحقة الماضية والضعيفة التي تهدد القطاعات الرئيسة أو مجموعة المقترضين والمناطق الجغرافية المهمة.

ويتضح للباحث أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان بما في ذلك مخاطر التركز في محفظة القروض ومخصص خسائر الائتمان بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصورًا شديدًا، حيث جاء هذا الإفصاح في التقارير المالية موجزًا وغامضًا، بشكل لا يفي بمتطلبات معايير

المحاسبية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك من المساهمين والمقرضين والمودعين والجهات رقابية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة التساؤلات التالي ذكرها، تتمثل في: ما مفهوم مخاطر التركز الائتماني وأنواعه؟ وما هي أساليب إدارة و قياس مخاطر التركز الائتماني في البنوك؟ وما أثر التركز الائتماني في محفظة القروض على أداء البنوك في البيئة المصرية؟ وماهي متطلبات الافصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II، III وقواعد البنك المركزي المصري؟ وما أثر مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك في البيئة المصرية؟

ثانياً: الدراسات السابقة

في ظل انقسام متغيرات الدراسة المستقلة من حيث أثر كل من القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل، يمكن للباحث تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

١/٢ الدراسات التي تناولت مخاطر التركز الائتماني في البنوك.

١/١/٢ دراسة (Benjamen et al., 2010)

تهدفت هذه الدراسة إلى معرفة هل يؤثر تركز محفظة القروض للبنوك في مستوى أدائها، ودرجة المخاطر التي تواجهها، ولتحقيق هذا الهدف شملت عينة الدراسة ٩٦ بنكًا برازيليًا خلال المدة الممتدة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٩، واعتمدت الدراسة على مؤشر Herfindhal Hirshman Indicator (HHI) لقياس التركز الائتماني، وعلى معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن التركز في محفظة القروض يؤثر إيجابيًا في عوائد البنوك عينة البحث، ويؤثر سلبًا في مخاطر هذه البنوك، كما أن التركز في محفظة القروض يزيد من فاعلية الرقابة؛ لأن البنوك لديها خبرة في القطاعات التي تقدم قروضاً لها، أمّا التنويع فهو يقلل هذه الفاعلية؛ لأنّه من الصعب على البنوك مراقبة عملائها في القطاعات المختلفة، فضلًا عن المنافسة التي يمكن أن تواجهها من البنوك الأخرى.

٢/١/٢ دراسة (الطائي، ٢٠١٣)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر خطر التركز القطاعي لمحفظة القروض في كل من ربحية البنوك التجارية ورأسمالها، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة استخدمت الباحثة مؤشر التركز (HHI) لقياس درجة التركز القطاعي لمحفظة القروض، وصافي الفوائد المتحققة من محفظة القروض لقياس ربحية المحفظة (NIM).

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط قوية عكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض وحجم الأرباح المتحققة عنها في البنوك عينة البحث، كما يوجد علاقة ارتباط قوية عكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض ورأسمال البنوك عينة البحث، كما أظهرت النتائج بأن مخاطر التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض لها تأثير معنوي في كلٍ من ربحية ورأس مال البنوك.

٣/١/٢ دراسة (Lefcaditis et al., 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لقياس مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض لسد الفجوة التي ظهرت في نموذج كفاية رأس المال الخاص بمقررات لجنة بازل II ، وهذه الفجوة ظهرت بوضوح عندما كان هناك مخاطر تركز عالية للمحافظ الائتمانية في البنوك، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة تطوير نموذج يعتمد على قياس مخاطر الائتمان على أساس حساب القيمة المعرضة لخطر الائتمان، والتي تحدد الحد الأدنى لرأس المال أن البنك والتي يتوجب عليه الحفاظ عليه لتغطية المخاطر الحالية لمحفظة القروض.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن مخاطر تركز الائتماني تعد من أكثر مخاطر المحافظ الائتمانية التي تشكل خطرًا على البنوك، كما أن المنهج الذي تم تطويره لقياس مخاطر تركز المحفظة الائتمانية يقوم على حساب القيمة المعرضة للخطر من محفظة القروض بسهولة دون الحاجة إلى استخدام الخوارزميات المعقدة أو اللجوء إلى أنظمة إضافية، وهذا النموذج يسهل على البنوك، والبنوك المركزية، والهيئات التنظيمية تقدير حجم رأس المال الإضافي الذي تحتاجه البنوك لمواجهة تلك المخاطر.

٤/١/٢ دراسة (Slime & Hammami, 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤشرات لقياس مخاطر التركز في المحفظة الائتمانية للبنوك، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة اختبار مجموعة من مؤشرات التركز واختبارها، كما اقترحت الدراسة مؤشر جديد لقياس مخاطر التركز.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر التركز في محفظة القروض يمكن مواجهتها بالاحتفاظ برأس مال إضافي، كما يعد مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) لقياس مخاطر التركز في محفظة القروض المصرفية الأفضل من بين مقاييس التركز.

٢/٢ الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المخاطر في البنوك.

١/٢/٢ دراسة (عبدالصمد، ٢٠٠٨).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لرأس المال بالبنوك التجارية كما ورد باتفاقية بازل II، وايضاح

متطلبات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية كما وردت في المعايير المحاسبية المحلية والدولية ومقررات لجنة بازل II، ووضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة إجراء دراسة تطبيقية على أحد البنوك التجارية المصرية من حيث القياس والإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: إن المعايير المحاسبية الدولية والمصرية أغفلت تحديد الحد الأدنى لرأس المال وتحديد أنواع وطرق قياس المخاطر التي تواجه البنوك، كما أن الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية يتضمن خمسة مراحل أساسية أهمها "إعداد قائمة بالمخاطر المصرفية "، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق البنوك التجارية للإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر؛ وذلك بهدف تقليل الفجوة بين مقررات لجنة بازل II والتطبيق العملي، تطوير المعايير المحاسبية.

٢/٢/٢ دراسة (رزق، ٢٠١١).

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية لتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار، وتقييم مدى استمراره في ممارسة نشاط معين، أو الخروج منه، إذا كان ذلك ينطوي على مخاطر لا يتناسب مع إستراتيجية البنك لقبول وتحمل المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة تقديم إطار مفاهيمي عن ماهية المخاطر المصرفية وأنواعها ومفهوم وأهمية إدارة المخاطر، والتحقق من قابلية الإطار المقترح للتطبيق في الواقع العملي في القطاع المصرفي المصري.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: وجود أوجه قصور لدى البنوك في قياس وإدارة المخاطر والإفصاح عنها؛ لعدم وجود إطار منهجي لقياس وإدارة المخاطر المصرفية والإفصاح عنها، مما يؤدي إلى الفشل في تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار وفقًا للقواعد المحاسبية المتفق عليها، كما توصلت الدراسة إلى أن قياس وإدارة المخاطر المصرفية والإفصاح عنها يعتمد على وجود أطر واستراتيجيات وسياسات وإجراءات وقاعدة بيانات ونظم معلومات موثقة ومعتمدة وشاملة ومحدثة قابلة للتطبيق.

٣/٢/٢ دراسة (Maffei et al ., 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أفضل طريقة لمستوى الإفصاح الإلزامي عن المخاطر في البنوك، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتحليل البنوك الإيطالية التي تقدم معلومات عن المخاطر من خلال التركيز على خصائصها لمعرفة أي اختلافات ما بين الملاحظات على البيانات المالية والتقرير العلني وكلاهما أعِدّ وفقا لتعليمات البنك المركزي الإيطالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإيطالية تمتثل رسميًا إلى التعليمات، ولكن هناك

سلطة تقديرية في اختيار خصائص المعلومات المقدمة، بالرغم من أن فئات المخاطر التي يراد الإفصاح عنها مختلفة في كل تقرير، إلا أن شكل الإفصاح موحد تماما، رغم أن البنوك تميل إلى تقديم معلومات إضافية عن طبيعة نشاطها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٤/٢/٢ دراسة (Al-Maghzom et al., 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية في التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية والتجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة تحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر باستخدام أسلوب تحليل المحتوى البدوي لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر، من خلال حساب عدد الكلمات التي أفصحت عنها في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ في تقاريرها السنوية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن معظم البنوك الإسلامية تفصح عن معلومات أقل من البنوك التجارية بالنسبة إلى المخاطر التي تواجهها، وإن كلٍ من البنوك الاسلامية والتجارية أفصحت بشكل نسبي على نفس المستوى من المعلومات عن المخاطر فيما يتعلق بالبنود العامة للبنوك، وأن البنوك الإسلامية قد أفصحت على معلومات أقل عن المخاطر فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالإفصاح عن المخاطر المصرفية، حيث أن تلك البنوك تفصح اختياريًا عن المخاطر التي تواجهها.

٤/٢/٢ دراسة (قاسم، ٢٠١٧)

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتأثيره على جودة التقارير المالية للبنوك، ولتحقيق هذا الهدف تناولت هذه الدراسة وضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، ووضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر الائتمانية بما يتناسب مع متطلبات البنك المركزي ومقررات لجنة بازل والمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وكيفية تحسين جودة القوائم التقارير المالية إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق النظام المحاسبي المستمد من المعايير الدولية والجهات الإشرافية والرقابية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: الإفصاح عن مخاطر الائتمان يختلف حسب نوع القرض وحجمه وحسب نسب المخاطرة التي تصاحب الائتمان وحسب آجال استحقاق القرض، كما أوضحت الدراسة أنه مازال الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية يواجه قصورًا شديدًا، كما توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وكل من (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، المستحقات الاختيارية).

ويتضح من استقراء وتحليل أهداف ونتائج الدراسات السابقة ما يلي:

- تعددت الدراسات العربية التي بحثت في مجال دراسة مخاطر الائتمان، في حين توجد ندرة في الدراسات العربية التي تناولت طبيعة وخصائص ودرجة التركز الائتماني لمحفظة القروض المصرفية.

- في ضوء الدراسات السابقة لا تبدو العلاقة واضحة بين التركز الائتماني من جهة، وأداء البنوك من جهة أخرى؛ حيث توصلت دراسة (Benjamen et al., 2010) إلى وجود علاقة طردية بين التركز الائتماني وأداء البنوك، حيث بينت الدراسة أن التركز يزيد من خبرات البنوك ويسهل عليها اختبار العملاء ومراقبتهم، مما قد ينعكس إيجابًا على أداء البنوك، بالمقابل توصلت دراسة (الطائي،٢٠١٣) إلى وجود علاقة عكسية بين التركز الائتماني وأداء البنوك، حيث بينت تلك الدراسة أن التركز الائتماني يؤثر سلبًا على ربحية ورأسمال البنوك.

- وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، من حيث استخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman Indicator (HHI) لقياس مخاطر التركز في محفظة القروض، حيث يعد هذا المؤشر الأكثر استخدامًا في الدراسات التي تناولت التركز بمختلف مجالاته.

- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في تناولها للقياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II، III، وإعداد مؤشر لمستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني، كما تختلف من حيث زمان الدراسة ومكانها، حيث تعدُّ من أوائل الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين مخاطر التركز في المحفظة القروض من جهة، وأداء البنوك في البيئة المصرية من جهة أخرى.

وبناء عليه سوف يحاول الباحث إبراز المشاكل التي لم تتناولها الدراسات المحاسبية السابقة، ومن ثم تظل مجالاً للبحث العلمي، مما يساعد على سد الفجوة البحثية الخاصة بهذا الموضوع، من خلال دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض على أداء البنوك في البيئة المصرية.

ثالثًا: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في مصر وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II ، III وقواعد البنك المركزي المصري.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف الرئيسي، تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

١- التعرف على طبيعة مخاطر التركز الائتماني في البنوك وأنواعها، وكيفية إدارة هذه المخاطر وأهم الوسائل المستخدمة للحد من مستوى تركز محفظة قروض.

٢- دراسة العلاقة بين التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك في البيئة المصرية.

٣- إعداد مؤشر للإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في ضوء في المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II، III وقواعد البنك المركزي المصري

٤- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك في البيئة المصرية.

رابعاً: فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: ويتمثل في اختبار تأثير درجة التركز الائتماني في محفظة القروض للبنك على أدائه، ويأخذ الصيغة التالية:-

$H0_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك في البيئة المصرية.

الفرض الثاني: ويتمثل في اختبار تأثير مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك، ويأخذ الصيغة التالية:-

$H0_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك في البيئة المصرية.

خامساً: طبيعة مخاطر التركز الائتماني

١/٥ ماهية مخاطر التركز الائتماني

تعرف مخاطر التركز الائتماني Credit Concentration Risk بأنها "المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم وجود محفظة ائتمانية جيدة التنوع، وتعبر عن مخاطر التعرض المفرط لعميل بعينه أو قطاع صناعي أو إقليم جغرافي معين (Benjamen et al., 2010, p3).

كما تشير **مخاطر التركز الائتماني** إلى توجيه منح الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة، واعتماد البنك على نوع محدد من الضمانات، فالتوزيع غير المنتظم للقروض قد يؤدي إلى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلبًا على تركز القروض في مناطق جغرافية معينة أو نشاطات اقتصادية معينة (هندي، ٢٠١٠، ص٢٢١).

وأوضحت لجنة بازل أن مخاطر التركز الائتماني تنجم من احتواء محفظة القروض لدى البنك على قدر كبير من الائتمان المباشر أو غير المباشر له علاقة بعنصر أو أكثر من العناصر التالية: العميل الواحد، مجموعة من العملاء المرتبطين، صناعة معينة، قطاع اقتصادي معين، منطقة جغرافية، دولة اجنبية معينة، مجموعة من الدول التي يتشابك الاقتصاد فيما بينهم، نوع معين من التسهيلات الائتمانية، نوع معين من الضمانات، تسهيلات ائتمانية لها نفس تاريخ الاستحقاق (رزق، ٢٠١١، ص٧٥).

ومما سبق يستخلص الباحث أن مخاطر التركز الائتماني تنجم عن التوسع الكبير في منح الائتمان وتركيز البنك عند منح القروض على عدد معين من العملاء أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة، مما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر وعدم السداد مما يترتب عليها خسائر كبيرة تؤثر على أصال البنك وتهدد استمراره في مزاولة نشاطه.

ويتضمن التركز الائتماني نوعين:

- **النوع الأول: التركز الفردي** Single- name concentration

على مستوى العملاء والأطراف المرتبطة بهم (تركز العميل الواحد)، وينتج عن قيام البنك بتوجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين (مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧، ص١٢).

- **النوع الثاني: التركز القطاعي** Sectoral concentration

والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل: النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، العملة (Bonti et al., 2006, p5).

٢/٥ وسائل الحد من مخاطر التركز الائتماني

يمكن للبنوك تخفيف مخاطر التركز الائتماني باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تتمثل فيما يلي:

١- تنوع محفظة القروض

إن قيام البنك بإدارة ومتابعة المحافظ لديه بشكل نشط ومستمر وبما يمكنه من إجراء تعديلات وتنويع في أنشطته الجديدة، بغرض معالجة وتصويب أية تركزات كبيرة قائمة بالفعل أو تجنب ما قد يظهر منها في المستقبل، ويحقق التنويع فائدة كبيرة للبنوك من خلال توزيع القروض على أنواع مختلفة من المقترضين وقطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة (Machiraju, 2008, p198).

ويعد التنويع من أهم أساليب السيطرة على مخاطر التركز الائتماني، إذ إن التركيز على منح القروض لقطاعات اقتصادية معينة قد يؤدي إلى تعثر تلك القروض في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم والكساد المالي؛ لذلك على البنوك اللجوء إلى اتباع سياسة التنوع الجغرافي والتنوع القطاعي عند منح القروض، بهدف توزيع المخاطر على قطاعات عديدة وكذلك على مناطق جغرافية مختلفة؛ لأن الخطر قد يظهر في قطاع معين أو في منطقة معينة، ويعد التنوع أسلوب تقليدي للحد من خطر التركز، وتشير الإحصائيات إلى أن البنوك التي لها نشاطات في عدة مناطق جغرافية تتميز بالاستقرار في تحقيق الأرباح (مامندي، ٢٠١٢، ص١٥٩).

٢- وضع حدود داخلية (سقوف ائتمانية) لتوظيفات البنك

وضع نظام شامل للحدود الائتمانية تتضمن وضع حدود داخلية لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد أو العملاء المرتبطين به، بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها والخاصة بمخاطر التركز، على أن تتم المتابعة المستمرة هذه الحدود، ويمكن أن يضع البنك حدود للقطاع، وللدولة، وأنشطة البنك؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم البنوك بتحديد ومتابعة التوظيفات المرتبطة ببعضها البعض سواء كان ذلك في بنود داخل أو خارج الميزانية، وأن تقوم بوضع حدود مناسبة لها (البنك المركزي المصري، ٢٠١١، ص٦).

كما وأدرجت لجنة بازل II في مقرراتها عدة ضوابط للحد من التركز الائتماني أهمها: تحديد السقف الائتماني للعميل الواحد بنسبة تتراوح ما بين (١٠%- ٢٥%) من رأس المال المدفوع، كما أوصت لجنة بازل بأن لا تزيد النسبة عن ٢٥%، وذلك بهدف تحديد قدرة البنوك على منح قروض كبيرة إلى جهة واحدة، وبالتالي تجنب التعرض الكبير للمخاطر (حماد، ٢٠٠٥، ص ٥٨٧).

٣- التغطية وتحويل المخاطر

يتم تحويل المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى طرف أخر باستخدام أسلوب منهجي، وذلك بطريقة مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض)، أو إجراء عملية توريق لجزء من محفظة القروض لدية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء عمليات تغطية مع أطراف أخرى، مثل شراء مشتقات ائتمانية، الحصول على ضمانات و كفالات، وتستخدم عمليات التغطية وتحويل المخاطر بوصفها أسلوبًا للسيطرة على مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ونقص السيولة في البنوك (Machiraju, 2008, p199).

٤- التأمين الائتماني

ويقصد بالتأمين الائتماني "أداة مالية لنقل المخاطر تعمل توفير حماية وتحوط للبنك من الخسائر غير المتوقعة التي تحدث لأحد مكونات المحفظة الائتمانية والمتمثلة بالتعثر

المالي، والإفلاس، والتأخير أو العجز عن السداد بالنسبة للعميل" (عثمان، ٢٠٠٨، ص١٢).

ويتمثل بطلب البنك من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين (شاهين، ٢٠١٠، ص١٥).

٥- الاحتفاظ برأس مال إضافي Capital Buffer

يمكن للبنك الاحتفاظ برأس مال إضافي فوق الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازل II، وذلك لمواجهة فترات الأزمات وحدوث الخسائر الناشئة عن تركز الائتمان وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة، وفي حالة استعمال هذه الأموال يتم إعادة بنائها من الأرباح المتحققة مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح الموزعة (البنك المركزي المصري، ٢٠١١، ص٦).

ومما سبق يتضح أن هناك وسائل وأساليب متعددة للحد والتقليل من خطر التركز في محفظة القروض، واعتماد البنك عليها من شأنه أن يقلل من مخاطر التركز إلى ادنى مستوياتها.

سادساً: متطلبات الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني

تعد مخاطر التركز الائتماني أحد أهم صور مخاطر الائتمان، وقد تكون تلك المخاطر مصدراً للخسارة المتوقعة أو غير المتوقعة والتي تهدد سلامة البنك أو قدرته على الاستمرار في مزاولة نشاطه، مما يتطلب ضرورة الإفصاح عن تلك المخاطر في التقارير المالية للبنوك بمستوى إفصاح كافي يمكن القارئ من فهمها ومقارنتها بالبنوك المشابهة بما يؤدي إلى الحكم على الوضع المالي الفعال للبنك.

وتتمثل المتطلبات الأساسية للإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني فيما يلي:

١- الإفصاح عن مخاطر التركزات في البنود داخل وخارج الميزانية.

توجب المعايير المحاسبية ومنها المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) (وزارة الاستثمار، ٢٠١٥) والمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS-7 على البنوك الإفصاح عن أية تركزات في الأصول والالتزامات والبنود خارج قائمة المركز المالي، وذلك من أجل توضيح الحقائق وتوفير المعلومات للمساهمة في اتخاذ قرارات من شأنها تجنب مخاطر التركز.

٢- الإفصاح عن مكونات محفظة القروض وإجمالي التعرضات لمخاطر الائتمان.

لتوفير صورة كاملة عن التركيزات الائتمانية، يجب على البنك الإفصاح عن مكونات محفظة القروض وإجمالي التعرض الائتماني بدون أخذ الضمانات في الاعتبار، كما يجب الإفصاح عن رصيد التعرض الائتماني بعد أخذ الضمانات في الاعتبار بما في ذلك التعرض الحالي والمحتمل على أساس الفئات العريضة لتلك التعرضات من حيث (IAS-30, PP43-48)

ولتوفير معلومات ذات قيمة عن جودة محفظة القروض بالبنك يتعين على البنوك توفير معلومات عن العناصر التالية:(Basel, 2000, p8-13)

- محفظة القروض على أساس إجمالي القروض والقروض الرديئة.
- التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة والتي مضي موعد استحقاقها.
- أرصدة البنك من القروض وفقا للشروط الواردة في اتفاق القرض الأصلي التي توقف احتساب استحقاق الفوائد بسبب تدهور في نوعية الائتمان.
- القروض التي تم إعادة هيكلتها على أنها قروض مقلقة خلال الفترة والطريقة المستخدمة في قياس القيمة الدفترية للقروض المعاد هيكلتها.
- نوع الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية والتعرضات التي تم إعادة هيكلتها خلال السنة، والتسويات الخاصة بالتغيرات في المخصصات الخاصة بالقروض الرديئة.

٣- الإفصاح عن درجة التركز في الخطر الائتماني

يجب الإفصاح عن درجة التركز في الخطر الائتماني اذا لم تكن واضحة ضمن الإفصاحات الأخرى المتعلقة بطبيعة أعمال البنك ومركزه المالي وإذا كانت ستؤدى إلى تعرض كبير وجوهري للخسارة في حالة إخفاق الأطراف الاخرى ، ويتطلب تحديد درجة التركيز أن تقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي أخذاً في الاعتبار ظروف البنك وعملائه (IFRS-7; IAS-30)، حيث يمكن أن ينشأ التركز في الخطر الائتماني كنتيجة للتعرض لمخاطر عميل معين أو مجموعة من العملاء يشتركون في بعض الخصائص التي تجعل مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو غيرها.

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة وفترة الدراسة

١/٧ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في قطاع البنوك المصرية المسجلة لدى البنك المركزي من أربعون (٤٠) بنكًا وفقًا لتقرير البنك المركزي المصري، ومن ضمن هذه البنوك يوجد أربعة عشر (١٤) بنكًا مقيدًا بسوق الأوراق المالية المصرية، وباقي تلك البنوك البالغ عددها ستةً وعشرون (٢٦) بنكا غير مقيدا بسوق الأوراق المالية المصرية.

وقد تم اختيار عينة من هذه البنوك بلغت عشرون(٢٠) بنكًا، بحيث تشمل العينة على بنوك مختلفة الحجم كبيرة وصغيرة، وبنوك مقيدة وغير مقيدة بسوق الأوراق المالية، وبنوك مختلفة من حيث الملكية (بنوك قطاع عام، وبنوك خاصة ومشتركة، وفروع بنوك أجنبية)، ومدى التزام تلك البنوك بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية والأشراف والمعايير المحاسبية وآليات الحوكمة.

كما تم اختيار تلك العينة التي تمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية السنوية وكذلك الإيضاحات المتممة المنشورة لكل بنك من بنوك العينة؛ لتحديد مستوى القياس والإفصاح عن مخاطر تركز المحفظة الائتمانية في تلك البنوك، وذلك بناءً على معيار سهولة وإمكانية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة، دون تعمد اختيار بنوك بعينها، وبما يجعل البنوك محل الدراسة عينة غير متحيزة وممثلة لمجتمع الدراسة، وتتضمن عينة الدراسة البنوك التالية :

ويمكن عرض عينة الدراسة من البنوك العاملة في مصر من خلال الجدول التالي رقم (١/١)

١- البنك التجاري الدولي CIB	١١- بنك فيصل الإسلامي المصري FAIT
٢- بنك اتش اس بي سي HSBC	١٢- بنك البركة SAUD
٣- البنك العربي الأفريقي الدولي	١٣- بنك قناة السويس CANA
٤- بنك الاتحاد الوطني	١٤- البنك المصري لتنمية الصادرات EXPA
٥- بنك الإسكندرية	١٥- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية SAIB
٦- المصرف العربي الدولي	١٦- مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB
٧- بنك القاهرة BQDC	١٧- بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC
٨- بنك قطر الوطني الأهلي UNBE	١٨- بنك الاستثمار العربي AIBK
٩- بنك كريدي أجريكول CIEB	١٩- بنك عودة SAE
١٠- بنك التعمير والإسكان HDBK	٢٠- البنك الأهلي الكويتي aBK

٢/٧ الفترة الزمنية محل الدراسة

تتمثل الفترة الزمنية محل الدراسة في ستة أعوام خلال المدة من عام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، وبذلك يبلغ عدد المشاهدات مائةً وعشرون (١٢٠) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وقد أختار الباحث هذه الفترة الزمنية نظرًا لحداثتها.

٣/٧ مصادر الحصول على البيانات

لقياس متغيرات الدراسة اللازمة لاختبار فروض الدراسة التطبيقية تم الحصول على البيانات الأساسية اللازمة عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة عن البنوك الممثلة لعينة الدراسة من خلال المصادر التالية:

- المواقع الخاصة بالبنوك الناشرة لتقاريرها المالية الكترونيا، والمعهد المصرفي المصري
- موقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)
- موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg).
- وموقع الإستثمار (https://sa.investing.com).

ثامناً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

لإجراء الدراسة التطبيقية قام الباحث بتقسيم متغيرات فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/٨ متغيرات مرتبطة بالفرض الأول للدراسة

ويتم من خلالها اختبار أثر تركز محفظة القروض المصرفية على أداء البنوك العاملة في مصر، وتتمثل المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير التابع: أداء البنوك**

يوجد العديد من المقاييس يتم الاعتماد عليها في قياس أداء وربحية البنوك العاملة، ولعل أهمها المقاييس المحاسبية المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للبنوك، ومن بين هذه المقاييس أعتمد الباحث على معدل العائد على الأصول ROA. (Rose & Hudgins, 2005, pp 151:158. ، Koch& Scott, 2005, P 185:186)

معدل العائد على الأصول (Return on Asset (ROA: يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، و يتم قياس معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول، وزيادة هذه النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

- **المتغير المستقل: تركز محفظة القروض**

وقد قام الباحث باستخدام مؤشر (HHI) لقياس التركز الائتماني، حيث اعتمد الباحث على الإفصاحات في التقارير المالية للبنوك عينة البحث عن تركزات محافظها الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي والجغرافي.

ويمكن قياس مؤشر هرفندال-هيرشمان(HHI) بالمعادلة الآتية:

(Hayden, E, et all , 2006 ; Benjamin, M et al., 2010)

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Xi}{X}\right)^2$$

HHI : قيمة المؤشر.

Xi : قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للقطاع (i) أو الصناعة (i) أو لمنطقة جغرافية (i).

X: مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك، ومن ثم فإن:

$$X = \sum_{i=1}^{n} Xi$$

N: عدد القطاعات الاقتصادية أو عدد الصناعات أو عدد المناطق الجغرافية الممولة.

وتتراوح قيمة مؤشر هرفندال-هيرشمان (HHI) بين 1 و 1/N ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 1 زاد التركز وانخفض التنوع ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 1/N انخفض التركز وزاد التنوع وأن كل قطاع اقتصادي أخذ نصيبًا متساويًا من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، أمّا القيمة 1 فهي تمثل أكبر قيمة للمقياس وتشير إلى تركز كامل والتنوع معدوم، أي إنّ التسهيلات الائتمانية الممنوحة تتركز في قطاع اقتصادي واحد.

٢/٨ متغيرات مرتبطة بالفرض الثاني للدراسة

- **المتغير التابع: أداء البنوك**

لقياس أداء البنوك كما سبق شرحه، اعتمد الباحث على معدل العائد على الأصول ROA

- **المتغير المستقل: مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني**

يساهم الإفصاح عن المخاطر في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، مما يوفر لمستخدمي القوائم والتقارير المالية للبنوك من المستثمرين الحاليين والمرتقبين معلومات مستقبلية تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة من خلال وضع خطط واستراتيجيات للحد من هذه المخاطر.

ولقياس مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني، اعتمد الباحث على بعض الدراسات مثل Elamer et al., 2017; Abdullah et al., 2015; Linsley& Shrives 2006, ; Elzahar&Hussainey, 2012; Habbash, Awad & Hussainey, 2015, عزالدين،٢٠١٧) لإعداد مؤشر للإفصاح عن تلك المخاطر "Risk Disclosure Index" ويستخدم مؤشر الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في تقييم مدى إفصاح البنوك عن المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية عن تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك، لمساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وتم قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني LDCCR بعدد العناصر التي تم الإفصاح عنها إلى إجمالي عناصر مؤشر الإفصاح، حيث إن كل عنصر سيأخذ القيمة (١) في حالة وجوده أو (٠) في حالة عدم وجوده، ويحتوي مؤشر الإفصاح عن المخاطر على ٣٥ بندًا وقد تم توزيع هذه البنود على ١٣ جزء يمكن توضيحها في الجدول التالي رقم (٢/١).

جدول رقم (٢/١) مجموعات مؤشر الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني

م	مجموعات مؤشرات الإفصاح عن المخاطر	عدد بنود مؤشر الإفصاح
١	التعرض لمخاطر الائتمان وكيف تنشأ	١
٢	الأهداف والسياسات والعمليات لإدارة مخاطر الائتمان	١
٣	طريقة قياس التعرض لمخاطر الائتمان	

٤	أساليب الحد من مخاطر الائتمان	١
٥	سياسات الاضمحلال والمخصصات لخطر الائتمان	١
٦	**الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات** البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية (٨ بنود) البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية (٨ بنود)	١٦
٧	**القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء**	٥
٨	أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى	١
٩	الاستحواذ على الضمانات	١
١٠	تركز مخاطر الاصول المالية المعرضة لخطر الائتمان التركز علي مستوى القطاعات الجغرافية ٢ التركز علي مستوى قطاعات النشاط الاقتصادية ٢	٤
١١	قيمة التعرضات الائتمانية الكبيرة لأكبر ٥٠ عميل	١
١٢	مقدار رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان	١
١٣	احتياطي مخاطر الائتمان IFRS 9	١
المجموع		٣٥

وقد لاحظ الباحث أنه لا يوجد اتفاق بين البنوك في الإفصاح عن بنود الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات سواء في الميزانية أو خارجها، لذا يرى الباحث أن الاختلاف بين البنوك في الإفصاح عن بنود هذا المؤشر يكون بنسبة كبيرة في هذا البند.

٣/٨ المتغيرات الرقابية (الحاكمة أو الضابطة):

اعتمدت الباحث علي نتائج العديد من الدراسات (Benjamin, M et al., 2010), (Hayden, E, et all., 2006)، في تحديد المتغيرات الرقابية (الحاكمة أو الضابطة) والتي تؤثر علي نماذج القياس، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويمكن توضيح المتغيرات الرقابية المستخدمة في نماذج القياس كما يلي:

EQR	معدل الملكية على الأصول، وتم قياسه من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية علي اجمالي الاصول .
Size Bank	حجم البنك، وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
Equity DUM	متغير الملكية (عامة، خاصة، أجنبية).
Y DUM	متغير السنوات.

تاسعاً: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

١/٩ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (٣/١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المدرجة بكافة نماذج اختبارات القروض الاحصائي

Descriptive statistics					
Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
HHIS	120	0.3370241	0.100088	0.1385798	0.6371377
HHIR	120	0.7648752	0.1348105	0.3673978	0.9933544
LDCCR	120	24.5	5.047672	5	31
ROA	120	0.0229097	0.0133374	-0.0148498	0.0940909
ROE	120	0.2548113	0.1595309	-0.2399364	0.6948134
Size Bank	120	23.92474	1.081238	21.66797	26.4095
EQR	120	0.099274	0.0402405	0.0332414	0.251999

يساعد الجدول رقم (٣/١) الخاص بعرض الإحصاءات الوصفية في التعرف على الخصائص المختلفة للمتغيرات محل الدراسة والتعرف على الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلي قيمة وأدني قيمة لهذه المتغيرات، وبالتالي يمكن للباحث الإشارة لأهم النقاط المتعلقة بنتائج الاحصاءات الوصفية على النحو التالي:

أولاً: تبلغ عدد المشاهدات ١٢٠ مشاهدة وهو يعبر عن (٢٠ بنك × ٦سنوات) لجميع المتغيرات.

ثانيًا: بالنسبة للمتغير HHIS المتعلق بقياس مستوى التركز الائتماني في محفظة القروض على مستوى القطاعات الاقتصادية يبلغ الوسط الحسابي له ٠,٣٤ وتشير هذه النسبة إلى أن هناك تنوع في محفظة القروض على مستوى القطاعات الاقتصادية في البنوك التي تعمل في البيئة المصرية.

ثالثًا: بالنسبة للمتغير HHIR المتعلق بقياس مستوى التركز الائتماني في محفظة القروض على المستوى الجغرافي يبلغ الوسط الحسابي له ٠,٦٧ وتشير هذه النسبة إلى أن هناك تركزًا عاليًا في محفظة القروض على المستوى الجغرافي في البنوك المصرية.

رابعًا: بالنسبة للمتغير LDCCR المتعلق بمستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في محفظة القروض المصرفية يبلغ الوسط الحسابي لـه ٢٤,٥ وتشير هذه النسبة إلى مستوى إفصاح مقبول عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك التي تعمل في البيئة المصرية.

٢/٩ نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة

أولًا: نتائج اختبار الفرض الأول.

يهدف الفرض الأول للدراسة الى تحليل العلاقة بين أداء البنوك في البيئة المصرية (كمتغير تابع) مقاسًا بمعدل العائد على الأصول ROA، وقياس مستوى التركز الائتماني في محفظة القروض المصرفية (كمتغير مستقل) مقاسًا باستخدام مؤشر هيرفندال- هيرشمان (HHI)، في ظل إدراج عدد من المتغيرات الحاكمة المؤثرة على أداء البنوك وهي حجم البنك Size Bank ، معدل حقوق الملكية لأجمالي الأصول EQR، ومتغير الملكية Equity DUM، ومتغير السنوات Y DUM.

الفرض الأول: يقوم على اختبار تأثير درجة التركز الائتماني في محفظة القروض على أداء البنوك، ويأخذ الصيغة التالية:-

$H0_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك في البيئة المصرية.

وتم صياغة النموذج رقم (١) لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$H0_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التركز الائتماني في محفظة القروض ومعدل العائد على الأصول.

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{HHIS} + \beta_2 \text{HHIR} + \beta_3 \text{Size Bank} + \beta_4 EQR + \text{Equity DUM} + \text{Y DUM} + \varepsilon$$

ولاختبار الفرض الأول للدراسة ($H0_1$)، قام الباحث بتشغيل النموذج رقم (١) لاختبار الفرض الأول، واعتمد الباحث على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض، ويبين الجدول رقم (٤/١) نتائج تحليل الانحدار المتعلقة باختبار الفرض الأول.

جدول رقم (٤/١) نتائج اختبار الفرض الأول للدراسة ($H0_1$)

Variable	$H0_1$ المتغير التابع : أداء البنك (معدل العائد على الأصول ROA)			
	Coef.	t-stat.	p-value	VIF
Constant	0.0094832	-0.32	0.752	
HHIS	0.0471994	**4.15**	**0.000**	1.37
HHIR	-0.0262953	**- 3.41**	**0.000**	1.15
Size Bank	0.0010502	0.91	0.363	1.64
EQR	.0418781	2.37	0.019	1.48
Equity dummies	Included			
year dummies	Included			
N	120			

R^2	42.86%
F value	7.36
F sig.	0.0000

يتبين من خلال الجدول رقم(٤/١) الخاص بنتائج اختبار الفرض الاول **H0** للدراسة أن القوة التفسيرية للنموذج R^2 تبلغ ٤٢,٨٦%، وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع أداء البنك (معدل العائد على الأصول ROA) ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج.

كما يتضح من الجدول رقم (٤/١) أن قيمة اختبار F =7.36 بمستوي دلالة (sig=0.0000) تبين معنوية معاملات الانحدار لجميع المتغيرات المستقلة والحد الثابت عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم ويؤكد على تأثير المتغير المستقل درجة التركز الائتماني على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول، بمعنى أن مخاطر التركز الائتماني تؤثر تأثيرًا جوهريًا على أداء البنوك بمستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

وفي إطار تحليل العلاقة بين مستوى التركز الائتماني (كمتغير مستقل)، ومعدل العائد على الأصول (كمتغير تابع)، فيتضح لدى الباحث من نتائج الجدول رقم (٤/١) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط معنوي بين المتغير المستقل HHIS والمتغير التابع ROA، حيث يتضح أن قيمة **t-stat = 4.15** بإشارة موجبة وقيمة p- value = 0.000 أقل من مستوي المعنوية ٥%، والتي تعني وجود علاقة ارتباط طردية بين التنوع الائتماني القطاعي ومعدل العائد على الأصول ROA، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين التركز الائتماني القطاعي ومعدل العائد على الأصول ROA.

- وجود علاقة ارتباط معنوي بين المتغير المستقل HHIR والمتغير التابع ROA، حيث يتضح أن قيمة **t-stat = - 3.41** بإشارة سالبة وقيمة p-value = 0.000 أقل من مستوي المعنوية ٥%، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية بين التركز الائتماني الجغرافي ومعدل العائد على الأصول ROA.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الأول للدراسة، وصحة الفرض البديل: " يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التركز الائتماني في محفظة القروض ومعدل العائد على الأصول"، وهو ما يعني "وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك في البيئة المصرية".

ثانيًا: نتائج اختبار الفرض الثاني

يهدف الفرض الثاني للدراسة الى تحليل العلاقة بين أداء البنوك في البيئة المصرية (كمتغير تابع) مقاساً بمعدل العائد على الأصول ROA، ومستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني (كمتغير مستقل) مقاسا باستخدام مؤشر الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني LDCCR، في ظل إدراج عدد من المتغيرات الحاكمة المؤثرة على أداء البنوك وهي حجم البنك Size Bank، معدل حقوق الملكية لأجمالي الأصول EQR، ومتغير الملكية Equity DUM، ومتغير السنوات Y DUM، ويقوم هذا الفرض على اختبار أثر مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في مصر، ويأخذ الصيغة التالية :-

$H0_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك في البيئة المصرية

وتم صياغة النموذج رقم (٢) لاختبار الفرض الثاني كما يلي:

$H0_2$: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني ومعدل العائد على الأصول.

$$ROA_{,it} = \beta\alpha_0 + \beta_1 \text{LDCCR} + \beta_2 \text{ Size Bank} + \beta_3 \text{ EQR} + \text{Equity DUM} + \text{Y DUM} + \varepsilon$$

ولاختبار الفرض الثاني للدراسة ($H0_2$)، قام الباحث بتشغيل النموذج رقم (٢) لاختبار الفرض الثاني $H0_2$، واعتمد الباحث على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض، ويبين الجدول رقم (٥/١) نتائج تحليل الانحدار المتعلقة باختبار الفرض الثاني من الدراسة.

جدول رقم (٥/١) نتائج اختبار الفرض الثاني للدراسة ($H0_2$):

Variable	$H0_2$			
	المتغير التابع: أداء البنك (معدل العائد على الأصول ROA)			
	Coef.	t-stat.	p-value	VIF
Constant	-0.08390209	-2.84	0.005	
LDCCR	0.0010573	4.84	0.000	1.19
Size Bank	0.0029921	2.61	0.010	1.49
EQR	0.0961105	3.37	0.001	1.28
Equity dummies	Included			
year dummies	Included			
N	120			
R^2	37.07%			
F value	6.42			
F sig.	0.000			

يتبين من خلال الجدول رقم (٥/١) الخاص بنتائج اختبار الفرض الثاني **H0** للدراسة أن القوة التفسيرية للنموذج R^2 تبلغ ٣٧,٠٧%، وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع أداء البنك (معدل العائد على الأصول ROA)، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن ادراجها ضمن النموذج.

كما يتضح من الجدول رقم (٥/١) أن قيمة اختبار F=6.42 بمستوي دلالة (sig=0.000) تبين معنوية معاملات الانحدار لجميع المتغيرات المستقلة والحد الثابت عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم ويؤكد على تأثير المتغير المستقل مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول، بمعنى أن الافصاح عن مخاطر التركز الائتماني تؤثر تأثيرًا جوهريًا على أداء البنوك بمستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

وفي إطار تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني (كمتغير مستقل)، ومعدل العائد على الأصول (كمتغير تابع)، فيتضح لدى الباحث من نتائج الجدول رقم (٥/١)، وجود علاقة ارتباط معنوي بين المتغير المستقل LDCCR والمتغير التابع ROA، حيث يتضح أن قيمة **t-stat = 4.84** بإشارة موجبة وقيمة p- value = 0.000 أقل من مستوي المعنوية ٥%، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني ومعدل العائد على الأصول ROA.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الثاني وصحة الفرض البديل:

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر التركز الائتماني ومعدل العائد على الأصول"، وهو ما يعني **"وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك في البيئة المصرية "**.

وخلاصة القول وفي ضوء التحليلات الاحصائية واختبار فروض الدراسة، يتضح للباحث مما سبق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للقياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في البيئة المصرية.

عاشراً: النتائج والتوصيات.

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن عرضها فيما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

تم تقسيمها إلى نتائج خاصة بالدراسة النظرية وأخرى خاصة بالدراسة التطبيقية، ويمكن عرضها فيما يلي:

١/١ استنتاجات الدراسة النظرية

١- إن التوسع الكبير في منح الائتمان وتركيز البنك عند منح القروض على مقترض واحد، أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية معينة، قد يؤدي إلى زيادة خطر التعثر وعدم السداد في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم و فشل الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر سلبًا على حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض وعلى الأداء المالي للبنك.

٢- إن التزام البنوك بالمعايير المحاسبية وتطبيق مقررات لجنة بازل II , III يزيد من قدرة البنوك في قياس وإدارة المخاطر الائتمانية لديها بشكل سليم، مما يساهم في تحسين بيئة الائتمان والحد من مخاطر التركز الائتماني.

٣- هناك العديد من الوسائل التي يمكن اعتمادها للحد أو التقليل من مخاطر التركز الائتماني أهمها؛ خفض درجة التركز الائتماني والتنويع في محفظة القروض، والتقيد بسقوف ائتمانية تنسجم مع قدرة البنك على تحمل الخسائر، فضلا عن التغطية والتأمين الائتماني ضد مخاطر عدم السداد، والاحتفاظ برأس مال إضافي.

٤- مازال الإفصاح الحالي عن المخاطر المصرفية بصفة عامة والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني سواء على المستوى الفردي أو القطاعي في القوائم المالية للبنوك، يواجه قصورًا شديدًا ولا يقوم بتقديم صورة كافية عن كيفية اياس وإدارة خطر التركز الائتماني في محفظة القروض.

٥- تتبع أهمية الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك، في ارتفاع نسبة هذه زيادة خطر التعثر وعدم السداد الذي يواجه القطاع المصرفي، مما يتطلب وضع إطار متكامل للإفصاح عن تلك المخاطر في التقارير المالية يكون شاملا بدرجة كافية، لمقابلة احتياجات مستخدمي تلك التقارير، وتحقيق مستوى أفضل لفهم طبيعة تلك المخاطر.

٢/١ نتائج الدراسة التطبيقية

بناءً على ما تقدم من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة، توصلت الدراسة إلى:

١- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك العاملة في مصر، بمعنى كلما اتجهت البنوك لزيادة تركز محفظة القروض لديها سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو المناطق الجغرافية كلما أثر ذلك سلبًا على أداء تلك البنوك.

٢- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك العاملة في مصر، بمعنى كلما اتجهت البنوك لزيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في تقاريرها المالية المنشورة كلما زاد تحسنُ أداء تلك البنوك

ثانيا: التوصيـــــات

في ضوء النتائج التي تم استخلاصها، يقترح الباحث التوصيات التالية:

١- العمل على خفض درجة التركز الائتماني في محفظة القروض من خلال اتباع مجموعة من الوسائل من أهمها التقيد بالسقوف الائتمانية المحددة من قبل السلطات الرقابية والاحتفاظ برأسمال إضافي، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على أداء البنوك وزيادة حجم العوائد المتولدة عن محفظة القروض.

٢- يجب على البنوك العمل على تنوع محفظة القروض لديها، ويمكن للبنوك أن تبدأ تدريجياً بتنويع محافظها الائتمانية بالشكل الذي يكسبها الخبرات اللازمة للإفادة من التنويع في إدارة مخاطر التركز الائتماني.

٣- ضرورة تدعيم رأس المال وزيادته وتعزيز جودة مكوناته؛ حيث أكدت مقررات لجنة بازل II , III من خلال الدعامة الأولى على تحقيق الحد الأدنى لكفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر، مما يزيد من قدرة رأس مال البنوك على تحمل الخسائر في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية.

٤- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية عن المخاطر المصرفية من خلال الالتزام بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من البنك المركزي المصري والمعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل.

٥- أن الإفصاح الكافي عن المخاطر الائتمانية ومستوى تركز محفظة القروض في البنوك، يمكن أن يعزز من خلال دعم الجهات الإشرافية والرقابية المصرفية، مما

يجعل التقارير المالية للبنوك ذات جودة عالية لتمكين المستخدمين من فهم ومقارنة أداء البنوك توفير إطار متكامل للتعامل مخاطر التعثر وعدم السداد.

المراجـــع

أولا: مراجع باللغة العربية

١- البنك المركزي المصري، ٢٠١١، " مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات باز II " ورقة للمناقشة، قطاع الرقابة والإشراف وحدة تطبيق مقررات بازلII.

٢- الطائي، سجى فتحي محمد يونس، ٢٠١٣، " أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي"، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١١٤، المجلد ٣٥، ص ٨٨- ١٠٤.

٣- رزق، محمد إبراهيم سليمان، ٢٠١١،" إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية لتقييم مدى القدرة على الاستمرارية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بنها، كلية التجارة – قسم المحاسبة.

٤- شاهين، علي عبد الله، ٢٠١٠،" مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية"، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة.

٥- عبدالصمد، وفاء محمد، ٢٠٠٨ ، " القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازلII"، المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر ، مج ٣٢ ،ع ١

٦- عثمان، محمد داود، ٢٠٠٨، "أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's q"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

٧- عز الدين، ياسمين عبدالوهاب السيد، ٢٠١٧، "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة- قسم المحاسبة.

٨- قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد، ٢٠١٧،"إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة- قسم المحاسبة.

٩- مامندي، غازي، ٢٠١٢، " إدارة البنوك "، ط١، مطبعة حاج هاشم، أربيل، العراق.

١٠- مفتاح، صالح؛ ومعارفي، فريدة، ٢٠٠٧،"المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية – جامعة الزيتونة، الأردن.

١١- وزارة الاستثمار، ٢٠١٥، المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاحات"

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1- Abdallah, Abed Al-Nasser, Mostafa Kamal Hassanb,Patrick L. McClelland, (2015), 'Islamic Financial Institutions, Corporate Governance, and Corporate Risk Disclosure in Gulf Cooperation Council Countries. **'Journal of Multinational Financial Management**, Vol. 31, pp.63-82.

2- Al-Maghzom, Abdullah, Khaled Hussainey & Doaa Aly, (2016) " **The level of Risk Disclosure in Listed Banks** :Evidence from Saudi Arabia", Corporate Ownership and Control, forthcoming,pp.1-53

3- Basel committee on Banking Supervision, (2000) ," **Best Practices for Credit Risk Disclosure**" , BIS , Basel , September

4- Benjaman, M.T, Dimas, M.F, Daniel, O.C, (2010), The effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian banks' Return and Risk, Bnco Central Do Brazil, **Working Paper**, Series 215, Classication:G11; G21; C23, 47 pages.

5- Bonti, G., Kalkbrener, M., Lotz, C., & Stahl, G., (2006), Credit risk concentrations under stress. **Journal of Credit Risk**, 2(3), 115-136

6- Düllmann ,K. , Masschelein ,N., (2006), Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, series2: **Banking and financial studies**.No9, Deutsche Bundes Bank.

7- Elamer, A. A., Ntim, C. G., & Abdou, H. A., (2017), Islamic Governance, National Governance, and Bank Risk Management and Disclosure in MENA Countries. **Business & Society**

8- Elzahar, H. and Hussainey, K., (2012), Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports. **Journal of Risk Finance** ,Vol. 13 , No.92,pp. 133-147.Finance Journal,Vol. 7,No. (1),pp. 123-130.

9- Habbash, Murya, Awad Elsayed Awad & K. Hussainey, (2015), "Corporate Goverance and Risk Disclosure: Evidence from Saudi Arabia", **First International Conference on Cairo University** .

10- Hayden, E, Porath, D, Westernhgen, V.N, (2006), Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios, **Deutsch Bundesbank**, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies, No 05, 34 pages.

11- International Accounting Standard IASB (2014), IFRS 7 **"Financial Instruments: Disclosure".**

12- International Accounting Standard Committee, "Disclosure in Financial statements of Banks and Similar Financial Institutions", International Accounting Standard, IAS 30.

13- Koch, T.W, Scott, M.S, (2005), Bank Management, Analyzing Bank Performance, 5th Ed., **Mc Graw-Hill**, New York

14- Lefcaditis, C., Tsamis, A., & Leventides, J., (2014), Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio. **The Journal of Risk Finance**, 15(1), 71-93.

15- Linsley, P. M. and Shrives, P. J., (2006), "Risk Reporting : A study of Risk Disclosure in the Annual Reports of UK Companies" , The British Accounting Review , Vol . 38, No. 1, pp. 387 –404.

16- Machiraju ,H.R., (2008), Modern Commercial Banking,2th edition ,New AgeInternational (P) Ltd., Publishers, New Delhi, www.newagepublishers.com.

17- Maffei, M., Aria, M., Fiondella, C., Spanò, R., & Zagaria, C., (2014), (Un) useful risk disclosure: explanations from the Italian banks, **Managerial Auditing Journal**, 29(7), 621-648

18- Rose, P, Sylvia, Hudging, S.C, (2005), Bank Management & Financial Services, 6th Ed., **Mc Graw-Hill**, New York.

19- Slime, B., & Hammami, M. (2016), Concentration Risk: The Comparison of the Ad-Hoc Approach Indexes. **Journal of Financial Risk Management**, 5(01), 43.